

**الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الأولى التابعة
للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل
الإثنين 11 فبراير / شباط 2008
الرئيس Vic Heard**

حضور المراقبين من الإدارة العليا اجتماعات مجموعة العمل الأولى

(1) أتفق على أنه بالإضافة إلى المتحدثين من الإدارة بشأن مواضيع معينة، يرحب بحضور الإدارة العليا (المديرون العامون المساعدون والمستويات الأعلى) الاجتماعات بصفة مراقب دون أن يكون لهم حق الكلام حيثما لا توجد أي عقبات بشأن أماكن الجلوس في القاعة.

تحديد الموضوعات ذات الأولوية للإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل في المنظمة

(2) تركزت المناقشات على عرض قدمته الإدارة بشأن مفهوم الموضوعات ذات الأولوية، ووضع الرئيس قائمة بالموضوعات الممكنة ذات الأولوية عقب المناقشات التي جرت في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الأولى (أنظر الملحق الأول). وفيما يتعلق بالقائمة المحتملة للموضوعات ذات الأولوية، تضمنت النقاط التي أثارها الأعضاء والتوضيحات التي قدمها الرئيس مايلي:

- (أ) لم تقدم القائمة بأي شكل من الأشكال مرتبة على أساس الأولوية؛
- (ب) وضع عناصر ثانوية بين أقواس في هذه المرحلة من مسار الموضوعات ليس بالأمر المفيد في جميع الأحوال؛
- (ج) يتعين إبراز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية بصورة أكمل، كما يتعين أن تظهر الموضوعات تركيزاً أكبر على الناس وخاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. ويمكن عرض مفهوم سبل العيش بصورة أوضح؛
- (د) إمكانية خفض عدد الموضوعات في نحو ستة موضوعات تحظى بقدر أكبر من الاهتمام كما اقترح التقييم الخارجي المستقل.

(3) وجرى خلال المناقشات توضيح أن الموضوع الذي يحظى بالأولوية يسهم في تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف العالمية؛ ويستخدم تركيز الاهتمام على أولوية الموضوعات الرئيسية التي تهتم مجموعة كبيرة من البلدان الأعضاء والتي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية في تعبئة الشركاء والأعضاء حول تحقيق الأهداف المباشرة (المخرجات- النتائج) التي يوجه إليها الموضوع في المدى المتوسط (مثل أربع إلى ست سنوات). وعلى ذلك فإن الموضوعات لا تشمل كلها عمل المنظمة أو تمثل تكراراً للأهداف العالمية، بل هي تركز بطريقة تكفل تحقيق تأثيرات حقيقية على جميع المستويات في مجالات مشاكل ذات أولوية رئيسية مختارة، تجمع بين جوانب القوة المعيارية للمنظمة ودعمها التقني للبلدان الأعضاء وإدراج جميع مصادر الأموال.

(4) وخلص الأعضاء كذلك إلى إنه بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للموضوعات ذات الأولوية:

- (أ) أن تركز على المزايا النسبية للمنظمة؛
- (ب) أن تتضمن عادة أهدافاً محددة زمنياً وتحدد النتائج التي يمكن تحقيقها عام 2015؛
- (ج) أن تكون قابلة للبرمجة.

(5) وطلب الأعضاء مايلي:

- (أ) أن تعد أمانة لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل والإدارة مخطط لسير الأعمال بشأن النموذج البرامجي الحالي مع تعليقات، حسب اقتراح التقييم الخارجي المستقل، على مزايا اقتراحات التقييم وأي مطالب قد توجد؛
- (ب) أن تقوم الإدارة بزيادة بلورة الموضوعات للمناقشة في دورة لاحقة في مارس/ آذار مع مراعاة المعايير ووجهات النظر التي أبديت. وينبغي أن تبين هذه الاقتراحات بوضوح العلاقة بين الموضوعات ذات الأولوية المقترحة والبرامج المعنية والأهداف العالمية.

أولويات الحوكمة العالمية بالنسبة للمنظمة

(6) ووفق على الحاجة إلى أن تضطلع المنظمة بدور قوي في الحوكمة العالمية، ووافق الأعضاء بصورة عامة على النهج الممكن الذي اقترحت الإدارة (أنظر الملحق الثاني). وطلب من الإدارة المضي في زيادة بلورة المقترحات. وتتضمن النقاط التي طرحها الأعضاء مايلي:

- (أ) زيادة التركيز على اتساق السياسات العالمية لضمان كفاية الغذاء والتغذية للجميع. فاتساق السياسات وليس فقط الصكوك التنظيمية تشكل أهمية في جميع مجالات الحوكمة العالمية؛
- (ب) الحاجة إلى دراسة الأطر التنظيمية الحالية للأغذية والزراعة. ويتعين، كما طلبت مجموعة العمل الثانية، أن تضع الإدارة وأمانة مجموعة العمل المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل خريطة شاملة مبكرة للمسؤوليات والتداخلات والتفاعلات مع الأجهزة العالمية في مجال اختصاص المنظمة؛
- (ج) الحاجة إلى التوصل بسرعة إلى جدول أعمال أولي للسياسات رهنا بما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج.

(7) وأيدت غالبية الأعضاء دور الأجهزة الرئاسية للمنظمة في استعراض مناقشات وصكوك الحوكمة العالمية التي يجري وضعها في أماكن أخرى. وينبغي أن تكون هذه المناقشات بهدف ضمان بيان الانعكاسات على الجوع والتنمية الزراعية والريفية المستدامة بصورة كافية، فضلا عن المساهمات التي يمكن أن تحققها. وذكر هؤلاء الأعضاء أن التمثيل الوطني في هذه القضايا لم يحدث بصورة كاملة بالضرورة ولذا فإن مشاركة المنظمة قد تفيد حكومات البلدان في تنبيهها إلى الانعكاسات الأوسع نطاقا. وينبغي عدم النظر إلى ذلك على أنه يمثل تضاربا بل إنه مفيد، ويعمل على إقامة الشراكات التي ينبغي أن تشكل جانبا قويا في نهج المنظمة إزاء الحوكمة العالمية. وذكر أعضاء آخرون إن حكوماتهم لديها مواقف وطنية حسنة الدراسة، وأن المنظمة ليست المكان الذي تطرح فيه نقاط بشأن المناقشات الدائرة في منتديات عالمية أخرى. فمن رأيهم أن ذلك قد يؤدي إلى ازدواج في العمل.

مناقشة الاستراتيجيات

(8) المساعدة في وضع السياسات و الاستراتيجيات: أيد الأعضاء بصورة عامة الاستنتاجات والتوصيات الشاملة الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل فيما يتعلق بتوفير الدعم للبلدان لوضع سياساتها و استراتيجياتها. واتفقوا على إن ذلك يعتبر مجالا يحظى بأولوية متقدمة للبلدان وأشاروا إلى إن المنظمة تواجه طلبات متزايدة باطراد. كما أعرب عن التقدير للعرض الذي قدمته الإدارة بشأن هذه المسائل (الملحق الثالث)، وتضمنت النقاط التي طرحها الأعضاء أثناء المناقشات فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات مايلي:

- (أ) تتمتع المنظمة بميزة نسبية في دعم السياسات المتعددة التخصصات،

- (ب) حياد المنظمة في هذا المجال لا يشكل ميزة نسبية في حد ذاته إلا إنه شديد الأهمية للبلدان النامية؛
- (ج) تعتبر موارد المكاتب القطرية للمنظمة والمكاتب الميدانية المتاحة لها العنصر الرئيسي في قدرة المنظمة على دعم وضع السياسات إلا إنه يتعين زيادة تجهيز هذه المكاتب للاضطلاع بذلك مع ضمان الكفاءات اللازمة بما في ذلك من خلال التدريب؛
- (د) ينبغي أن تدمج أعمال السياسات بصورة أفضل الجوانب المعيارية والقدرات على الدعم المباشر للبلدان؛
- (هـ) تعتبر الأطر الوطنية ذات الأولوية للأجل المتوسط عنصرا أساسيا ضروريا في تحديد احتياجات البلدان المختلفة من الدعم في مجال السياسات وفي وضع صورة شاملة للطلب؛
- (و) يمكن أن يضطلع برنامج التعاون التقني بدور هام في توفير الدعم في مجال السياسات؛
- (ز) ثمة حاجة إلى وضع هيكل أفضل لأعمال السياسات في الأجل القصيرة والمتوسط والطويلة؛
- (ح) يمكن أن تصبح سياسات التكنولوجيا مجالا هاما من مجالات الدعم في مجال السياسات.

(9) **إدارة المعرفة:** وافق الأعضاء على الأهمية التي أسندها التقييم الخارجي المستقل لهذا المجال وشاطروه بصفة عامة فيما قدمه من تحليل وتوصيات، وفيما يتعلق بالحاجة إلى وضع إستراتيجية. وأثير تساؤل عما إذا كانت اقتراحات الإدارة بشأن وضع الإستراتيجية (أنظر الملحق الرابع) تستجيب بصورة كاملة للشواغل التي أعرب عنها التقييم الخارجي المستقل. وتضمنت النقاط المعينة التي أثيرت خلال المناقشات مايلي:

- (أ) ضرورة الفهم الأفضل للشواغل التي أعرب عنها التقييم الخارجي المستقل بشأن سياسة المعرفة الشاملة والتيسير حتى تتوافر المعارف الخاصة بالزراعة والأغذية لأولئك الذين يحتاجون إليها خارج المنظمة وداخلها في الوقت الذي يحتاجونها فيه، وبالشكل الذي يمكن أن يستخدمونها بها. وفي هذا السياق أشار الأعضاء أيضا إلى أهمية اللغات المحلية؛ ودور أجهزة الإعلام وأهمية الشراكات، وإقامة الشبكات بين المؤسسات الوطنية والدولية بما في ذلك القطاعات غير الحكومية؛ وأن البلدان الأقل نموا تحتاج بصورة خاصة لأن تصبح المعرفة منفعة عامة حقيقية أي بدون تكاليف؛
- (ب) زيادة الاهتمام بالطريقة التي يمكن بها توصيل المعرفة إلى المستعملين النهائيين وخاصة المنتجين؛
- (ج) أهمية إدراج إدارة المعرفة والمحافظة عليها داخل المنظمة في مقرها الرئيسي وعلى المستويات الميدانية، ودور المكاتب الميدانية في جميع جوانب إدارة المعرفة.

(10) **نوعية الترجمة وحسن توقيتها وأسعارها** كانت من القضايا المحددة التي أثيرت وخاصة بالنسبة للغة العربية، وجرى حث المنظمة على مضاعفة جهودها لتحقيق تقدم في هذه المجالات وخاصة من خلال التعاقد مع الخارج.

(11) **بناء القدرات:** اتفق الأعضاء مع الأهمية التي أسندها التقييم الخارجي المستقل لهذا المجال وشاطروه بصورة عامة في التحليل والتوصيات التي قدمها والحاجة إلى وضع إستراتيجية. وأثيرت تساؤلات، مثلما حدث بالنسبة لإدارة المعرفة، عما إذا كانت مقترحات الإدارة بشأن وضع

الإستراتيجية (أنظر الملحق الخامس) تستجيب بصورة كاملة للشواغل التي أعرب عنها التقييم الخارجي المستقل. وتضمنت النقاط المعينة التي أثيرت أثناء المناقشة مايلي:

- (أ) ضرورة أن تضع المنظمة فهما أفضل لاحتياجات البلدان من بناء القدرات باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لوضع الإستراتيجية؛
- (ب) أهمية إدراج بناء القدرات كمهمة مستمرة كاملة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛
- (ج) الشراكة مع آخرين في بناء القدرات؛
- (د) تمويل بناء القدرات يحظى بالأولوية وينبغي استكشاف امكانية تجميع التمويل معاً من جهات مانحة متعددة لتحقيق ذلك. ووافق الأعضاء كذلك على أن برنامج التعاون التقني يعاني من قيود بالنسبة لبناء القدرات إلا أنه رُئي أنه مازال يستطيع أن يضطلع بدور مفيد وخاصة في البلدان الصغيرة وبلدان الدخل المتوسط التي يمكنها أن تركز ذاتها على المدخلات الأولية الحفازة.

(12) **البيانات والإحصاءات الأساسية:** ساد اتفاق عام على أن ذلك يعتبر مجالاً أساسياً من مجالات عمل المنظمة، وأنه يتعين وضع إستراتيجية جديدة تركز على احتياجات المستعملين. وأتفق على ضرورة أن تتيح هذه الإستراتيجية التطوير المرن والمستجيب للإحصاءات والبيانات للاستجابة للاحتياجات الناشئة. وأعرب عن التقدير لحياد المنظمة كمقدم للبيانات. وجرى الترحيب بالتوجيه الذي قدمته الإدارة (أنظر الملحق السادس). وتضمنت النقاط المعينة التي أثيرت مايلي:

- (أ) ينبغي أن تركز الإستراتيجية على احتياجات المستعملين؛
- (ب) ينبغي أن تكون المنظمة داعية في البلدان النامية لأهمية الإحصاءات والبيانات في صنع السياسات والتخطيط؛
- (ج) ينبغي عدم إهمال توفير الإحصاءات الأساسية العالمية لتوفير المزيد من المنتجات التحليلية. وينبغي أن تسند الأولوية الأولى للإحصاءات الأساسية في موارد البرنامج العادي؛
- (د) المشاركة والتنسيق عناصر هامة أيضاً في الإحصاءات والبيانات الأساسية، بما في ذلك المعلومات المسندة جغرافياً.

الملحق 1: الموضوعات ذات الأولوية: العرض المقدم من الإدارة عن الاعتبارات التي تراعى في وضع الموضوعات ذات الأولوية

(1) المهمة الإستراتيجية للموضوعات:

- (أ) الوضع في الهيكل المنطقي لمعالجة أهداف الأعضاء
- (1) الأهداف- النتائج- البرامج
- (2) صياغة نتائج واضحة قابلة للإظهار لعمل المنظمة
- (ب) سلسلة متصلة من طريق العمل- الدعوة- والجوانب المعيارية والتعاون التقني
- (ج) إدراج الموارد من خارج الميزانية- لا المدفوعة من الجهات المانحة بل من الأعضاء
- (د) الارتكاز على الشراكات

- (2) تحديد النطاق والأولويات
- (أ) العلاقة مع الوظائف الشاملة والأعمال ذات الأولوية الجارية
- (ب) الدينامية- التكيف مع الظروف والاحتياجات المتغيرة

(ج) التحديد من خلال الحوار الوثيق بين الأعضاء والأمانة

اقتراحات الرئيس بشأن الموضوعات الممكنة- استنادا إلى المناقشات السابقة في مجموعة العمل

- 1- دعم عملية صنع القرار المناصرة للفقراء والمكافحة للجوع
- 2- إدرار فرص العمل والدخل للفقراء ومن يعانون من سوء التغذية من خلال القيمة المضافة في الزراعة وتنمية الصناعات الزراعية
- 3- زيادة إنتاج الأغذية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض
- 4- تنمية التجارة الدولية وتحقيق المنافع للبلدان النامية
- 5- ضمان سبل العيش من خلال الانتعاش الزراعي المبكر من حالات الطوارئ (التعمير الأفضل من أجل الأغذية وإدرار الدخل)
- 6- إدارة الآفات النباتية والأمراض الحيوانية الوبائية والعبارة للحدود
- 7- تغير المناخ (الحد منه والتعايش معه)- دور الزراعة والانعكاسات على الجوع
- 8- إدارة المياه من أجل المستعملين في الريف
- 9- ضمان توافر الأسماك للاستخدام كغذاء وسبل عيش الغد (إدارة الموارد المائية ودور تربية الأحياء المائية)
- 10- ضمان قاعدة الموارد الطبيعية للاستخدام المستدام اليوم وغدا

الملحق الثاني: اعتبارات بشأن أولويات الحوكمة العالمية- عرض مقدم من الإدارة

- (1) المجالات الإستراتيجية الممكنة
 - (أ) الزراعة واستدامة الموارد والبيئة- مصايد الأسماك والغابات والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ومبيدات الآفات وصحة الحيوان، والإدارة المستدامة للأراضي والسلامة الأحيائية وتغير المناخ وغير ذلك؛
 - (ب) الزراعة والتجارة بما في ذلك سلامة الأغذية- الدستور الغذائي، الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمفاوضات التجارية، وقضايا الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية والتغذية وحقوق الملكية الفكرية؛
 - (ج) الزراعة والجوانب الاجتماعية للأمن الغذائي.
- (2) النهج الممكن
 - (أ) استعراض الأطر التنظيمية الدولية للأغذية والزراعة
 - (1) التغطية الحالية لسياسة المنظمة وأطرها التنظيمية
 - (2) التفاعل مع الأطر والأنشطة الأخرى ذات الصلة
 - (3) الطلبات التي توضع على عاتق البلدان النامية على وجه الخصوص
 - (ب) بلورة المجالات الإستراتيجية
 - (ج) ترتيب الأولويات
 - (1) بحسب المجال الاستراتيجي والموضوع
 - (2) النطاق الزمني
 - (3) الموارد

الملحق الثالث المساعدة في وضع السياسات والاستراتيجيات- عرض مقدم من الإدارة

السياق

- الدور المتغير للحكومات
- زيادة الطلب على المساعدات في مجال السياسات
- القضايا الناشئة- الأمن الحيوي، التغيير في سلسلة الأغذية، وزيادة أسعار الأغذية وتغير المناخ والوقود الحيوي
- توفير المشورة الشاملة في مجال السياسات لمعالجة القضايا المعقدة
- التحديات التي تواجه المنظمة
- الكثير من الشعب والوحدات تعالج مجال السياسات في المقر الرئيسي دون تكامل أو تنسيق جيدين
- أعمال السياسات موزعة بدرجة كبيرة بين المساعدات في مجال السياسات التي تنفذ بالدرجة الأولى في المكاتب الميدانية والأعمال التحليلية التي تجري في المقر الرئيسي
- المخاطر التي تقابل على المستوى الميداني لاتحظى بالإدراك الكامل في المقر الرئيسي كما أن المساعدات التي تقدم في الميدان لاتعكس بالكامل المعارف المتوافرة في المقر الرئيسي
- ضمان الاتساق في العمل في مجال السياسات- الجهود المشتركة بين الإدارات لتحديد الآليات للتنسيق والتكامل
- تحقيق التكامل الأفضل بين الأعمال المعيارية في مجال السياسات والدعم المباشر في هذا المجال
- تعزيز الصلة بين الأعمال في مجال السياسات وبرمجة الاستثمارات
- إقامة الشراكات- المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص
- التعاون المشترك بين الوكالات- طرق المعونة الجديدة وإصلاح الأمم المتحدة على المستويين القطري والعالمي
- دعم السياسات الموجهة نحو تحقيق النتائج

الملحق الرابع- إدارة المعرفة- عرض مقدم من الإدارة

القضايا:

- الموظفون والخبرات الفنية (داخليا).
- الدول الأعضاء والشراكات (خارجيا).
- الهيكل التنظيمي والثقافة.
- التكنولوجيا والبنية الأساسية.

ستركز إستراتيجية إدارة المعرفة على كيفية:

- تمكين الناس للتعاون والتعلم والابتكار؛
- تدعيم الشراكات والشبكات لتبادل المعرفة؛
- توفير/ دعم ثقافة اقتسام المعرفة؛
- إدراج إدارة المعرفة في أنشطة وعمليات المنظمة؛
- وضع وتغيير إدارة المعرفة المناسبة وأدوات تقاسم المعرفة.

الملحق الخامس- بناء القدرات- عرض من الإدارة

سوف تركز استراتيجيتنا على بناء القدرات على ما يلي:

- الجوانب التنفيذية لبناء القدرات
- تنمية الكفاءة
- تعبئة الموارد

عملية وضع الإستراتيجية:

- التشاور
- الشراكات
- إقامة الشبكات
- الاستدامة

الملحق السادس- البيانات والإحصاءات الأساسية

قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT هي أداة المنظمة الرئيسية في نشر الإحصاءات:

- أبرزت أعمال التنمية الأخيرة عددا من القضايا المفاهيمية والمنهجية، وقد اتخذ قرار للانتقال إلى نموذج إحصائي لتجميع البيانات لقاعدة البيانات الإحصائية.
- لم يحقق ذلك النجاح الكامل، وترجع المنظمة حاليا إلى منهجية قاعدة البيانات الإحصائية القديمة ومجموعات البيانات السابقة كحل للمدى القصير.

قضايا شمول البيانات ونوعيتها وخطوطها الزمنية مازالت مستمرة:

- لايتوافر للكثير من البلدان النامية نطاق الإحصاءات المطلوبة. فكثيرا ما لا تتوافر البيانات الأساسية عن موضوعات مثل الإنتاج
- كثيرا ما تثار الشكوك حول نوعية الإحصاءات المقدمة وإنها لا تستند إلى طرق إحصائية سليمة
- تقدم البيانات في كثير من الحالات بعد فترة تأخير طويلة مما يحد من استخدامها في صنع السياسات.

حوكمة الإحصاءات في المنظمة:

- انعدام التنسيق بين الأنشطة الإحصائية- الازدواجية والتضارب بين مجموعات البيانات.
- الصلات مع المستعملين في حاجة إلى تحسين حتى تحقق الإحصاءات المجمع احتياجات مستعملينا داخل المنظمة وخارجها بصورة أفضل.

الطريق إلى التقدم:

- بناء القدرات على المستوى القطري: فقاعدة البيانات الإحصائية القطرية تعتبر العامل الرئيسي في المساعدة في تحقيق هذا الهدف
- سيجري تعزيز تنسيق الأنشطة الإحصائية
- زيادة إدراك احتياجات المستعملين حتى تؤخذ في الاعتبار الكامل لدى وضع نظام المعلومات الإحصائية
- ينبغي مواصلة تدعيم الشراكات، ويتعين على المنظمة أن تضطلع بدور رئيسي في مجال الإحصاءات الدولية

